WOMEN'S COMMISSION
for refugee women & children

سبتمبر/أيلول 2007

اللاجئون العراقيون من النساء والشباب في الأردن:

استنتاجات الصحة الإنجابية

نظرة سريعة من الميدان

Women's Commission for Refugee Women and Children
اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال

اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال
122 East 42nd Street
New York, NY 10168-1289
هاتف: 212.551.3115
فاكس: 212.551.3180
info@womenscommission.org
www.womenscommission.org

حقوق الطبع والتأليف سبتمبر/أيلول 2007 للجنة النسائية المعنية
باللاجئين من النساء والأطفال
جميع الحقوق محفوظة
طبعت في الولايات المتحدة الأميركية

رقم الكتاب الموحد الدولي: 1-58030-068-5

بيان الرسالة

تعمل اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال على تحسين حياة اللاجئين والمشردين داخلياً سواء من الأطفال أو الشباب أو النساء وعلى الدفاع عن حقوقهم أيضاً. ونحن من جانبنا نؤيد تضمينهم وإشراكهم في برامج المساعدات الإنسانية وبرامج الحماية. ونقدم الخبرة الفنية ومشورة السياسات للجهات المانحة والمنظمات التي تعمل مع اللاجئين والمشردين. كما أننا نقدم توصيات لصنّاع السياسات بناء على أبحاث قوية ومعلومات تم تجميعها من خلال بعثات تقصي الحقائق. ونضم صوتنا إلى أصوات اللاجئين من النساء والأطفال والمراهقين لضمان سماع أصواتهم بدءاً من مستوى المجتمع المحلي وانتهاء بأعلى المجالس في الحكومات والمنظمات الدولية. ونقوم بذلك إيماناً منا بأن تمكينهم هو أضمن سبيل نحو المزيد من السلامة والرفاه للأشخاص المشردين قسراً.

وقد أنشئت اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال في عام ١٩٨٩ للتطرق للاحتياجات الخاصة لدى اللاجئين والمشردين من النساء والأطفال. وتعد هذه اللجنة جزءاً من لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، وهي منظمة لا تهدف للربح وتخضع لقسم 501(c)(3). إلا أن اللجنة النسائية لا تتلقى دعماً مالياً مباشراً من لجنة الإنقاذ الدولية.

شكر وتقدير

لقد تم إجراء الأبحاث الخاصة بهذا التقرير وكتابته من قِبَل Sarah Chynoweth (سارة شاينوويث)، مديرة برنامج الصحة الإنجابية، و Megan McKenna (ميغان ماكينا)، منسق أول شؤون الإعلام والاتصالات في اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال. وقد تمت مراجعة التقرير من جانب Sandra Krause (ساندرا كراوس)، و Joan Timoney (جوان تيموني)، و Mihoko Tanabe (ميهوكو تانابي)، وتم تنقيحه من جانب Diana Quick (ديانا كويك)، وهم جميعاً تابعون للجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال. كما أننا نود أن نعبر عن جزيل شكرنا لـ Kristele Younes (كريستل يونس) و Sean Garcia (شون غارسيا) من الرابطة الدولية للاجئين على الوقت الذي أمضياه في المراجعة وفي تقديم تعليقاتهما القَيِّمة. وأيضاً لـ Mary Jane Escobar-Collins (ماري جين إسكوبار- كولينز) من اللجنة النسائية، التي شاركت أيضاً في المهمة الميدانية. وفي هذا الصدد نتوجه بشكر خاص للاجئين العراقيين من النساء والشباب الذين شاركوا في لقاءاتنا ومقابلاتنا.

نهدي هذا التقرير لكل المشردين العراقيين من النساء والرجال والأطفال.

كما تشكر اللجنة النسائية Hewlett Foundation (مؤسسة هيوليت فاونديشين) على دعمها.

حقوق الصور الفوتوغرافية محفوظة لـ Mary Jane Escobar-Collins و Megan McKenna.

موجـــز تنفيـــذي

لقد خلقت الحرب في العراق أسرع أزمة لاجئين في العالم. فاعتباراً من أغسطس/آب ٢٠٠٧، فرّ ما يزيد عن ٤ ملايين مواطن عراقي من بيوتهم وطلبوا اللجوء إلى أجزاء أخرى من بلادهم أو إلى دول الجوار، ولاسيما الأردن وسوريا.

وكما هو الحال في أي أزمة لاجئين، فإن الغالبية العظمى من المشردين هم من النساء والأطفال؛ وهم أيضاً الأكثر ضعفاً والأكثر تأثراً. وقد شهدت اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال بصورة مباشرة الصعوبات الهائلة التي يواجهها المشردون العراقيون من النساء والأطفال وذلك في مهمة أجريت مؤخراً في الأردن. وتشير التقديرات الحالية في هذا الشأن إلى أن حوالي ٧٥٠٠٠٠ عراقي قد فروا إلى الأردن،[١] وهي دولة يبلغ عدد سكانها حوالي ٦ ملايين نسمة. وكثير منهم نساء أَتَيْنَ إلى الأردن مع أطفالهن فقط – فأزواجهن إما أنهم تعرضوا للقتل في الحرب أو بقوا في العراق. ولا تعترف الحكومة الأردنية بالعراقيين الذين فروا إلى الأردن كلاجئين.[٢] ومن ثم، فإن الكثير منهم يعيشون في البلاد بصورة غير شرعية ويمكن ترحيلهم في أي وقت.

ويشعر اللاجئون الذين التقت بهم اللجنة النسائية باليأس وبأنه قد تم التخلي عنهم. فالعراقيون لا يستطيعون أن يعملوا بصورة قانونية في الأردن ولديهم مصادر قليلة من الدخل المستدام. وهو ما يجعل النساء والفتيات عرضة على نحو خاص لخطر الاستغلال والاعتداء الجنسي؛ لذا فقد يُجْبَرن على العمل في الدعارة والاشتغال بالجنس بينما يكافحن من أجل إعالة عائلتهن. ولا يستطيع معظم اللاجئين تحمل نفقات إرسال أطفالهم إلى المدارس أو حتى دفع مقابل الرعاية الصحية الأساسية. وهناك حالات مثل أمراض القلب، والسكري، والسرطان لا يتم معالجتها. كما أورد اللاجئون أن العنف الأسري يمثل مشكلة، حيث إن ضغوط عدم توافر سبل العمل القانوني أو سبل إعالة أسرة المرء لهما تأثير سلبي كبير. والكثير من اللاجئين يعانون أيضاً من الصدمات جراء العنف الذي تعرضوا له شخصياً أو شاهدوه حولهم في العراق. ومع هذا فإن لديهم توافراً محدوداً لخدمات الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية. أما الناجيات من الاغتصاب فلديهن توافر محدود للرعاية حتى مع أن هؤلاء اللاجئات قد فررن من صراع تنتشر فيه حالات الاغتصاب.[٣]

وهناك حاجة للقيام بعمل سريع للتطرق للاحتياجات الملحة للاجئين ولتقديم المساعدات للبلاد التي تستضيفهم أيضاً. حيث إن التدفق الفجائي لأعداد ضخمة من اللاجئين قد فرض ضغطاً كبيراً على الخدمات والبنية التحتية بالدول المستقبلة، وهو ما يتسبب في ظهور توترات في المجتمعات المحلية. ويجب على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أن يطورا وينفذا برنامجاً شاملاً للمساعدات الإنسانية يعكس ضخامة الحاجة وإلحاحها.

الأزمـــة الصحية التـــي يعانـــي منها اللاجئـــون العراقيون فـــي الأردن

> **"تحتاج ابنتي التي تبلغ التاسعة من العمر للمساعدة. فقد اجتازت عملية جراحية لاستئصال الزائدة في فلسطين. وقد تكلفت العملية ٤٥٠ ديناراً (٦٣٥ دولاراً أميركياً). أما الآن، فإن أمعاءها تعاني من التورم. وهي تحتاج لمتابعة طبية وطبيباً ... وقد ذهبنا إلى [العيادة الطبية الدينية]. فذكروا إن ابنتي لا يمكن لها إلا أن تحصل على موعد بعد ثلاثة أشهر. لكنها ستموت حتما قبل ذلك الوقت."**
>
> — أم لاجئة، عمان، يونيو/حزيران ٢٠٠٧.

أجرت اللجنة النسائية المعنية باللاجئين من النساء والأطفال مهمة ميدانية استغرقت أسبوعين في عمان، الأردن في يونيو/حزيران ٢٠٠٧ لتجميع المعلومات من اللاجئين العراقيين، سواء النساء أو الرجال أو الشباب، وذلك حول احتياجات صحتهم الإنجابية وغيرها من الاحتياجات. وفي المقابلات التي أجريت مع مسؤولي الأمم المتحدة، وموظفي منظمات غير حكومية محلية ودولية ومحادثات مكثفة مع ما يزيد عن ٣٠ لاجئاً، منهم ثماني عائلات، وجدنا أن اللاجئين لديهم توافر محدود، أو ليس لديهم توافر على الإطلاق للرعاية الصحية، بما في ذلك الوقاية من العنف المبني على النوع والاستجابة له، وخدمات التوليد الآمنة، بما في ذلك رعاية التوليد في الحالات الطارئة، وتنظيم الأسرة، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه — وهي المجالات الأربعة في الرعاية الصحية الإنجابية.

وعلى الرغم من أن الأردن تمتلك نظاماً قوياً للرعاية الصحية، فإن التدفق الضخم من اللاجئين يمارس ضغطاً هائلاً على ذلك النظام. كما أن تكلفة الحصول على الرعاية تفوق قدرة الكثير من اللاجئين. وفي الوقت الذي قامت فيه اللجنة النسائية بالمهمة الميدانية، كانت هناك عيادتان فقط في عمان تقدمان رعاية طبية مجانية أو منخفضة التكلفة للاجئين. إحدى هاتين العيادتين كانت عيادة تحصل على تمويل حكومي وكانت تقدم الخدمات للفقراء، بمن فيهم من اللاجئين. بيد أن اللاجئين قالوا إن فترة الانتظار للحصول على موعد تصل إلى شهرين على الأقل. والخيار الآخر هو عيادة تديرها منظمة غير حكومية دولية. وهذه العيادة تضم طبيبين وطبيب أسنان وهم متواجدون للعمل في الفترة من ٨:٠٠ صباحاً إلى ٤:٣٠ بعد الظهر في معظم أيام الأسبوع. وتقدم العيادة خدمات الرعاية الصحية الأولية؛ وبما أنها مؤسسة

نظرة سريعة على اللاجئين العراقيين

في السنوات الأربع منذ قيام الولايات المتحدة بعملية تحرير العراق، أصبحت أعمال العنف ضد المدنيين في العراق، بما في ذلك عمليات الخطف والقتل والتفجيرات، حدثاً يومياً. ووفقاً لدراسة نُشرت في مجلة لانسيت الطبية، فإن ٦٥٥٠٠٠ حالة وفاة حدثت في العراق حتى نهاية يونيو/حزيران ٢٠٠٦ بسبب الحرب.[٤] وعلاوة على ذلك، فإن العنف السياسي والطائفي قد أجبر الملايين على الفرار بحثاً عن سلامتهم. وتشير التقديرات الراهنة إلى أن أكثر من ٤ ملايين شخص قد فروا إلى مناطق أخرى بداخل العراق أو إلى دول الجوار. كما أن هناك عدداً إضافياً يقدر بـ ٦٠٠٠٠[٥] ممن يشردون شهرياً. ووفقاً للمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن حوالي شخص واحد من كل ثمانية عراقيين قد ترك منزله[٦] وما يقدر بحوالي ٤٠٪ من الطبقة المتوسطة العراقية، منهم مهنيون، مثل أساتذة جامعات وأطباء ومدرسين ومهندسين، يُعتَقد بأنهم قد فروا كذلك.[٧] وتذكر الجمعية الطبية العراقية أن حوالي النصف من إجمالي ٣٤,٠٠٠ طبيب قد تركوا البلاد منذ عام ٢٠٠٣.[٨] كما انخفض التسجيل في المدارس العراقية بنسبة ٤٥ بالمائة على مدار العامين المنصرمين وذلك جراء "المدرسين المفقودين".[٩] وتشير التقارير إلى أن بعض الجامعات والمستشفيات ببغداد قد فقدت ما يصل إلى ٨٠ بالمائة من هيئة عامليها.[١٠] وقد وصف المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية ترويع وقتل المفكرين والمهنيين العراقيين بأنها "منهجية".[١١]

إن مسألة تقديم المساعدات الإنسانية بداخل العراق مسألة تتسم بالكثير من التحديات بسبب انعدام الأمن الحالي، كما أن المساعدات الدولية المقدمة لما يزيد عن مليوني لاجئ فروا من العراق كانت متواضعة تماماً. وتنحصر الخيارات على نحو متزايد بالنسبة للعراقيين المشردين داخلياً فثمة محافظات معينة قد بدأت في إغلاق حدودها أمام اللاجئين الداخليين، كما أن كل دول الجوار باستثناء سوريا قد أغلقت حدودها في وجه اللاجئين العراقيين.

وبالنسبة لبعض العراقيين شديدي الضعف والتأثر، فإن إعادة التوطين في دولة ثالثة قد يكون أفضل حل، لكن فرص إعادة التوطين محدودة في الوقت الراهن. وقد كانت السويد من أكثر الدول المستقبلة سخاء، حيث إنها قبلت ١٨٠٠٠ لاجئ منذ عام ٢٠٠٣؛ في حين قبلت استراليا حوالي ٦٠٠٠ لاجئ. ولم تقم الولايات المتحدة إلا بإعادة توطين ١٥٢١ لاجئاً عراقياً منذ عام ٢٠٠٣.[١٢] وفي وقت سابق من هذا العام، أشارت الولايات المتحدة إلى أنها ستقبل ما يصل إلى ٧٠٠٠ لاجئ في هذه السنة المالية، ولم يتم إلا إعادة توطين حوالي ٩٠٠ لاجئ حتى الآن من عام ٢٠٠٧.

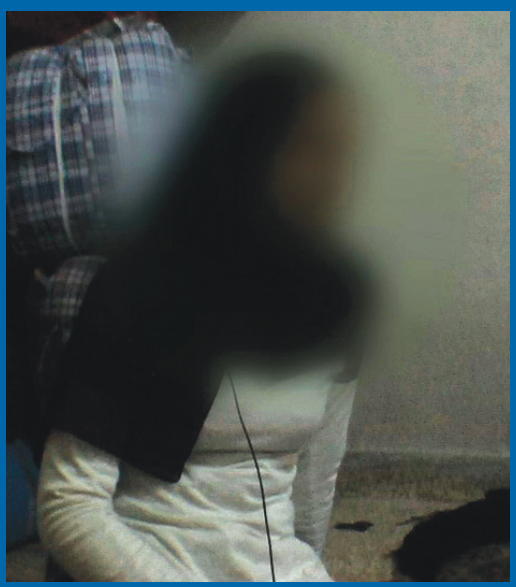

دينية فهي لا توفر خدمات رعاية صحية إنجابية معينة، مثل تنظيم الأسرة والوسائل العاجلة لمنع الحمل. وتقوم العيادة بإحالة بعض الحالات المعقدة إلى مستشفى خيري كاثوليكي، وحينما يكون ذلك ممكناً، فهي تحاول تغطية الفواتير الطبية في مستشفى الإحالة. إلا أنه، ووفقاً لأحد أعضاء هيئة الموظفين، فإن الرعاية الطارئة غير مضمونة وقد تتأخر لأشهر عديدة.

هذا ويعيش الكثير من اللاجئين على مسافة بعيدة من هذه العيادة ويعانون من صعوبات في توفير تكاليف الانتقال. وإذا كان بوسعهم الوصول إلى العيادة، فقد يكون لزاماً عليهم الانتظار لساعات. كما أن رؤية الطبيب ليست مضمونة بالنسبة لهم. وهناك زيارتان مطلوبتان كحد أدنى: حيث يلزم إجراء مقابلات للاجئين أولاً وتسجيلهم، ثم يمكنهم العودة في تاريخ لاحق لتلقي العلاج.

وحتى حين تكون الرعاية الطبية مدعومة، فإن فريق اللجنة النسائية وجد أن الكثير من اللاجئين لا يسعون للحصول على الرعاية لأنهم لا يستطيعون حتى دفع الفواتير المُخَفَّضة للحصول على الرعاية الطبية والأدوية. كما أن الخوف من الترحيل يمنع بعض اللاجئين من السعي للحصول على الرعاية. وفي بادئ الأمر، كان اللاجئون يحتاجون للتسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كي يحصلوا على العلاج في العيادة التي تديرها المنظمة غير الحكومية، وليس في المستشفى الحكومي. وقد قيل لنا إن هذه السياسة قد أُلغيت ولم يعد التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مطلوباً. بيد أنه في وقت المهمة الميدانية، لم يكن موظفو العيادة يلتزمون بالسياسة الجديدة. وهو ما يمثل حاجزاً كبيراً أمام العراقيين، حيث إن المفوضية لم تسجل إلا ٤٠٠٠٠ لاجئ حتى يوليو/تموز ٢٠٠٧.[١٣]

وهذه الحواجز الكثيرة أمام الوصول إلى الرعاية الصحية معقولة التكلفة لها تداعيات وخيمة على اللاجئين العراقيين. حيث تتعرض حياتهم للخطر حينما لا يكون بوسعهم الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية أو دعم الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية أو العلاج من الأمراض المزمنة مثل ارتفاع ضغط الدم، السكري، أمراض القلب والسرطان. وتعد معدلات تفشي مرض السرطان بين اللاجئين العراقيين مثيرة للقلق. فقد أورد رئيس قسم أمراض الدم والأورام في مستشفى الملك حسين في عمان أن معدلات الأورام الليمفاوية بين اللاجئين عالية، ولاسيما الشباب وكبار السن.

ويعد الأشخاص الذين يعانون من إعاقات هم الأكثر عرضة للمخاطر وذلك بسبب الصعوبة في الوصول إلى الرعاية. وقد التقى فريق اللجنة النسائية بأسرة عراقية لاجئة تضم ثلاث فتيات معوقات بدنياً وأمهن المسنة. وهؤلاء الفتيات، اللاتي ظهر أنهن يعانين من مرض عصبي تَنَكُّسي، لم يتم تشخيص مرضهن على الإطلاق لأن أمهن غير قادرة على نقلهن إلى عيادة أو مستشفى. وواحدة فقط من هؤلاء الفتيات كان لديها كرسي متحرك قابل للعمل، في حين كان لدى ابنة أخرى كرسي متحرك قديم مكسور، والابنة الثالثة طريحة الفراش على أريكة. وقد كان مصدر الدخل الوحيد بالنسبة لهن يأتي من بيع الخبز الذي يخبزنه مرات قليلة في الأسبوع؛ وقد ذكرن أنه بوسعهن الحصول على الطعام ودفع الإيجار من خلال التبرعات التي يقدمها لهن جيرانهن الأردنيون الذين هبوا لمساعدتهم.

ومن المُشَجِّع أنه في الأسابيع التي تلت زيارة اللجنة النسائية، قامت جمعية الهلال الأحمر الأردنية بالتوقيع على اتفاق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر لافتتاح عيادة للعراقيين في عمان. وستكون العيادة قادرة على استيعاب ١٢٠ شخصاً يومياً. وسيكون العلاج مجانياً وسوف يتضمن خدمات الصحة العقلية والخدمات النفسية الاجتماعية. كما أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسعى أيضاً لإبرام اتفاقات مع وزارة الصحة الأردنية وغيرها من المؤسسات الطبية من أجل تقديم الرعاية للاجئين. وستعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع جمعية الهلال الأحمر الأردنية ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تطوير برامج ستفيد اللاجئين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم.

وينبغي على المجتمع الدولي أن يدعم هذه الخطوات المهمة. وينبغي عليه كذلك تنفيذ أعمال أكثر بكثير في الأشهر القادمة لضمان الوصول الكامل لرعاية صحية عالية الجودة للعراقيين المشردين ولتخفيف العبء على أنظمة الخدمات الأردنية.

الحاجة لرعاية الصحة الإنجابية

إن ضمان خدمات صحة إنجابية عالية الجودة هو عنصر حيوي في أية جهود استجابة إنسانية. فالتشرد القسري والفقر المدقع والتعرض للعنف والاعتداء الجنسي تشكل كلها خطراً كبيراً على الصحة الإنجابية للنساء والفتيات اللاجئات. ووفقاً للمعايير التي يتبناها المجتمع الدولي، فإنه ينبغي أن تحصل النساء والفتيات المشردات على خدمات صحة إنجابية عالية الجودة. وهذه الخدمات تتضمن خدمات تنظيم الأسرة، ورعاية الأم والطفل، ورعاية التوليد في حالات الطوارئ للمشاكل التي تحدث أثناء الولادة، والوقاية من الإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي ورعايتها (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) وخدمات الوقاية والاستجابة للعنف المبني على النوع. واللاجئون العراقيون لا يحصلون على الرعاية الصحية الإنجابية الحرجة بسبب الفقر والافتقار للخدمات وقيود السياسة الدينية في العيادة الرئيسية للاجئين.

العنـــف ضـــد المـــرأة

”منذ أربعة أو خمسة أيام [اكتشفنا] أن جارتنا [في العراق] قد تعرضت للاختطاف من جانب مجموعة من الأشخاص. فقد تم أخذها إلى مكان ما حيث تعرضت فيه للاغتصاب ثم القتل. وقد كنت أحبها كثيراً حقاً. لقد كانت أماً لعدة أطفال ... [وإذا تعرضت امرأة للاغتصاب] فإنه لا يمكن أن تذهب أبداً إلى طبيب. ونادراً ما يحدث هذا. فهذا ممنوع منعاً باتاً، ولا يمكننا أن نتحدث حول هذا الأمر. فكل ما ستفعله هو أن تغلق فمها، وهذا كل شيء. وبالتأكيد ستشعر بالاكتئاب لأنها لا تستطيع أن تتحدث عما تعرضت له. وهذا وضع صعب تجد نفسها فيه. فهي حتى لا يمكنها أن تواجه أولادها، ولا سيما أطفالها الفتيان، وزوجها وأشقاءها. ولا يمكنها أن تفعل أي شيء.“

— لاجئة عراقية، عمان، يونيو/حزيران ٢٠٠٧.

لقد فر اللاجئون العراقيون في الأردن من بلد ينتشر فيه العنف ضد النساء. ويلزم هنا أن تكون برامج مساعدة اللاجئين متاحة كي يتم التطرق لاحتياجات النساء والفتيات اللاتي يعانين من الصدمة جراء هذا العنف في العراق أو اللاتي قد يكن معرضات للاستغلال والاعتداء الجنسي كلاجئات.

وقد كان النساء والفتيات في العراق يُستَهدَفن على نحو متزايد للعنف،[١٤] [١٥]، ولا سيما للاغتصاب. وقد قدرت منظمة نسائية عراقية أن ما يزيد عن ٤٠٠ امرأة عراقية تعرضت للاختطاف والاغتصاب في غضون الأشهر الأربعة الأولى من بداية الحرب في عام ٢٠٠٣.[١٦] وقد كشفت وزارة شؤون المرأة العراقية أن ما يزيد عن نصف حالات الاغتصاب التي يتم الإبلاغ عنها أدت إلى قتل الناجيات من الاغتصاب على يد أسرهن.[١٧] وعلاوة على ذلك، فقد ذكر ”مثال العلوسي“، وهو واحد من ٣٠ مُشَرِّعاً عراقياً نادوا بحماية حقوق الإنسان للمرأة في إعلان صدر عام ٢٠٠٦، ذكر حول حملة العنف ضد المرأة في العراق قائلاً: ”هذه المحاولات لترهيب النساء هي محاولات لإرهاب المجتمع“.[١٨] وعلى سبيل المثال، في فترة عشرة أيام في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦، شهدت مشرحة بغداد ما يزيد عن ١٥٠ جثة امرأة لم يطلبها أحد، وكثيرات منهن كن مقطوعات الرأس أو مبتورات الأعضاء أو بهن علامات تدل على تعذيب شديد.[١٩]

إن الاتجار بالجنس والاستغلال الجنسي قد تزايدا أيضاً منذ بداية الحرب.[٢٠] فوفقاً لمنظمة محلية، وهي منظمة حرية المرأة في العراق، فإن ١٥ بالمائة من النساء العراقيات ممن فقدن أزواجهن نتيجة الحرب يبحثن عن ”زيجات مؤقتة“ أو عن الاشتغال بالجنس بحثاً عن الحماية و/أو الإعالة المالية.[٢١] وقد اختفى ما يزيد عن أربعة آلاف امرأة عراقية، خمسهن دون سن الثامنة عشر، وذلك منذ الغزو عام ٢٠٠٣، ووفقاً لهذه المنظمة.[٢٢] ويُعتَقد أن كثيرات منهن قد تم الاتجار فيهن.[٢٣] كما تورد وزارة الخارجية الأميركية أن هناك نساء وفتيات عراقيات يُعتَقد أنهن قد تم الاتجار فيهن داخلياً ودولياً لاستغلالهن جنسياً.[٢٤]

ولا تزال اللاجئات في الأردن متأثرات تأثيراً كبيراً بالعنف الجنسي في العراق. فالعائلات التي تحدثت إليها اللجنة النسائية قالت إن النساء والفتيات كن يتعرضن للاختطاف في العراق من جانب جماعات مسلحة لترهيب العوائل ولإجبار أزواجهن وآبائهن وأشقائهن على فعل ما تريد. وقد قالت امرأة تحدثنا معها إنها تعرضت هي وابنتها التي في السادسة من العمر للاختطاف والاحتجاز لمدة ثلاثة أسابيع بهدف عقاب زوجها على عمله مع منظمة إنسانية دولية. وقد كانت في ذلك الوقت حاملاً في شهرها التاسع، ولكنها بعد تعرضها للاغتصاب عدة مرات من قبل محتجزيها، مات جنينها.

وينبغي على النساء والفتيات اللاجئات أن يتعاملن مع آثار العنف الذي فررن منه من العراق وأن يتعاملن مع نقاط ضعف جديدة تنشأ من الظروف الصعبة للغاية التي يعشن في ظلها في الأردن. وأثناء المهمة الميدانية، أثارت معظم اللاجئات اللاتي التقى بهن الفريق مخاوف حول العنف الأسري، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي، وهو أمر قانوني في الأردن. كما أن شظف العيش في أماكن مكتظة، والخسارة الناجمة عن التشرد، قد أسهم في زيادة العنف الأسري. كما قالت لنا إحدى اللاجئات:

> نحن نعيش هذا الوضع [من العنف الأسري] هنا. لا أحد يصبر على غيره. وحتى أصغرنا لا يقبل أي نوع من الانتقاد. الجميع متوترون ... والمرأة هي التي تحتمل وطأة الغضب. فنحن دائماً ما نحصل على نصيب الأسد من هذا ... أما المرأة فتبقى في المنزل، وهي تعاني.

وفيما تنفد موارد ومدخرات اللاجئين، تصبح النساء والفتيات أكثر عرضة للاعتداء والاستغلال الجنسي. ويصبح الوضع مهيئاً للنساء والفتيات كي يُجْبَرن على العمل في الدعارة والاشتغال بالجنس فيما تناضل العوائل من أجل البقاء. وقال أحد اختصاصيي الرعاية الصحية من العيادة الرئيسية ممن يقومون بمساعدة العراقيين: إن الاشتغال بالجنس بين اللاجئات العراقيات يشكل مشكلة متنامية.

والاستغلال الجنسي للنساء والفتيات العراقيات أمر حاضر في الأردن، لكنه لم يتم بعد تسجيل المدى الذي وصل إليه. وبينما يحدث الاشتغال بالجنس التجاري للاجئات العراقيات في سوريا بصورة عامة في الملاهي الليلية،[٢٥] فإنه في الأردن عادة ما يأتي العملاء إلى منازل النساء مباشرة أو إلى أية أماكن خاصة أخرى. ووفقاً لممثل لإحدى المنظمات غير الحكومية، فإن المشتغلات بالجنس يتم التعرف عليهن من خلال السمعة، ويسأل سائقو سيارات الأجرة الركاب الذكور علانية عما إذا كانوا يريدون مثل هذه الخدمات.

أما في الوقت الراهن، فإن الرعاية الإكلينيكية للناجيات من الاغتصاب، والتي تتضمن الوسائل العاجلة لموانع الحمل والأدوية اللازمة لتقليل انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، لم تكن متاحة في العيادات والمستشفيات التي قام الفريق بزيارتها. فقد ذكر المدير الطبي لمستشفى الإحالة الرئيسي أنه لم يكن على علم بتوفير علاج وقائي لتقليل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والوسائل العاجلة لمنع الحمل في هذا المستشفى الديني.

ويلزم على الجهات الإنسانية التي تصمم برامج صحية أن تأخذ في الاعتبار الحواجز الثقافية التي يواجهها العراقيون في الإبلاغ عن الاغتصاب. وذكر اللاجئون الذين تحدثت إليهم اللجنة النسائية أن الناجيات من الاغتصاب لا يتقدمن للإبلاغ عن اعتداء أو لتلقي الرعاية الصحية، حيث لا تشجع المعايير الثقافية الناجيات على طلب المساعدة. كما أن الوعي بأهمية الرعاية الصحية بعد التعرض للاغتصاب منخفض للغاية. ومن الأسباب الرادعة الأخرى هو أن الأطباء في الأردن مطالبون بإبلاغ الشرطة عن النساء اللاتي يسعين للحصول على الرعاية الصحية للاغتصاب.

تنظيم الأسرة

أوردت النساء العراقيات أن العوائل اللاجئة تقوم بإرجاء إنجاب الأطفال بسبب ظروفها الصعبة. كما أن الوصول إلى وسائل منع الحمل يمثل تحدياً بالنسبة للاجئين المراهقين وغير المتزوجين والفقراء. إلا أن بعض وسائل منع الحمل، بما في ذلك وسائل منع الحمل التي تؤخذ عن طريق الفم والعازل الذكري، متاحة للجميع في الأردن. وقد بدت أسعار هذه الوسائل معقولة بالنسبة للنساء اللاجئات اللاتي التقى بهن الفريق. ولكن بقيت هذه الوسائل مرتفعة التكلفة بالنسبة للكثير من النساء. وقد أوردت النساء أيضاً أن صيدلانياً لا يبيع وسائل منع الحمل للمراهقات وغير المتزوجات في شرق عمان، وهي منطقة فقيرة تعيش فيها غالبية العراقيين. وقال شخصان إن اللاجئات يطلبن من عائلاتهن إرسال وسائل منع الحمل من العراق، حيث إن تكلفتها هناك أقل. والبعض منهن يطلبن من السائقين نقل وسائل منع الحمل إلى الأردن حيث إنها من السلع القَيِّمة.

الرعاية الصحية للأم

تعتبر خدمات التوليد المقدمة للاجئات العراقيات في عمان جيدة بصورة عامة. وتعد الوفيات النفاسية بالنسبة لكل النساء في الأردن منخفضة، حيث يبلغ معدلها ٤١ لكل ١٠٠٠٠٠ حالة.[٢٦] وتستطيع اللاجئات الحوامل تلقي خدمات الولادة المجانية، بما في ذلك رعاية التوليد في الحالات الطارئة، وذلك من خلال المنظمة الإنسانية الدينية. وقد كانت النساء اللاتي التقينا بهن راضيات عن الرعاية التي حصلن عليها أثناء التوليد.

بيد أنه لا تزال هناك فجوات كبيرة في تقديم الخدمات. فعلى سبيل المثال، ينبغي على النساء والفتيات تقديم شهادة زواج كي يحصلن على الرعاية في العيادة الدينية التي تخدم اللاجئين. وعلاوة على ذلك، ففي أثناء زيارتنا، كانت النساء اللاجئات يحتجن أيضاً للتسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى يحصلن على الرعاية. ولم يتمكن الفريق الميداني من تحديد المكان الذي تلد فيه النساء غير المتزوجات أو غير المسجلات. وأبلغت إحدى النساء الفريق الميداني أنها حُرمت من الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة في هذه العيادة وأمروها أن تعود بعدما تلد.

إن الإجهاض غير قانوني في الأردن باستثناء حالات معينة لإنقاذ الحياة أو للحفاظ على الصحة البدنية للأم. وأورد لاجئون أن عمليات إجهاض غير آمنة تتم بين العراقيين في الأردن. وقال أخصائي حالات في إحدى العيادات: إن بعض النساء والفتيات كن يلجأن لضرب أنفسهن بقبضتهن أو بإدخال أجسام غريبة لحث الإجهاض؛ في حين قال أخصائيو رعاية صحية آخرون إن معظم النساء يسعين للحصول على الخدمات من الأطباء الذين يجرون عمليات الإجهاض بصورة غير قانونية. هذا وتتوافر الرعاية للنساء والفتيات اللاتي يصبن جراء الإجهاض غير الآمن في مستشفى الإحالة بالنسبة للاجئين.

فيـــروس نقـــص المناعـــة البشـــرية/الإيدز

تتضمن الرعاية الصحية الإنجابية الشاملة خدمات للوقاية من الأمراض التي تنتقل بطريق الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية، فضلاً عن خدمات لرعاية مثل هذه الأمراض. ويُقَدَّر تفشي فيروس نقص المناعة البشرية في كل من الأردن والعراق بأنه منخفض، حيث إن معدله يبلغ ٠,٠٢ بالمائة.[٢٧] [٢٨] إلا أن العراق قد شهد زيادة في الحالات التي يتم الإبلاغ عنها منذ بداية الحرب في عام ٢٠٠٣، وهي زيادة تتركز بصورة أساسية حول بغداد.[٢٩] ولا توجد إلا عيادة واحدة في العراق توفر علاجاً مجانياً للعراقيين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وهي تواجه نقصاً في الأدوية وفي الأفراد الصحيين المُدَرَّبين وذلك بسبب أعمال العنف الجارية وانعدام الاستقرار والعقوبات الدولية.[٣٠]

ومع أن كلاً من السكان المستضيفين واللاجئين لديهم معدل تفش منخفض من فيروس نقص المناعة البشرية، فإن الظروف المواتية لانتقال الفيروس حاضرة وهي: الاستغلال الجنسي، والفقر، والافتقار للوصول للخدمات الصحية، والافتقار للوعي بفيروس نقص المناعة البشرية بصورة عامة. وقد وجد استقصاء أجراه اليونيسيف عام ٢٠٠٥ أن حوالي ٧٠ بالمائة من الشباب العراقي لم يسمعوا أبداً عن فيروس نقص المناعة البشرية أو مرض الإيدز.[٣١]

شـــواغل أخـــرى للاجئيـــن: خدمـــات الصحـــة العقليـــة، التعليـــم، الفـــرص الاقتصاديـــة

لقد كان محور تركيز زيارة اللجنة النسائية إلى الأردن هو الصحة الإنجابية للاجئين، ولكن ظهرت شواغل أخرى ينبغي التطرق إليها. وقد أثيرت قضايا الصحة العقلية، والشواغل حول التعليم والإحباط من نقص الفرص الاقتصادية في كل محادثة تقريباً أجريت مع اللاجئين العراقيين.

الصحـــة العقليـــة والدعـــم النفســـي الاجتماعـــي

> **"منذ ثلاث سنوات، اختطف متمردون ابني البالغ الخامسة عشر من العمر. وتفاوضنا معهم لمدة عشرة أيام – لكنهم قاموا بتعذيبه، وخلعوا أظافره، وضربوه حتى خرجت إحدى عظامه من أنفه. وبعد ذلك، تم إطلاق سراحه بعدما دفعنا كل مدخراتنا التي تبلغ ٣٠٠٠٠ دولار أميركي."**
>
> — مدير إحدى منظمات المرأة العراقية، عمان، يونيو/حزيران ٢٠٠٧.

مع أن البيانات الملموسة محدودة، إلا أنه ثمة دليل على أن الصدمة العاطفية واسعة الانتشار بين اللاجئين العراقيين.[٣٢] وقد كان هناك بعض اللاجئين المستهدفين بالاعتداء في العراق، بما في ذلك الاختطاف والتعذيب والاغتصاب. في حين كان البعض الآخر شاهداً على مثل هذه الفظائع، والتي غالباً ما تُرتَكب ضد أفراد عائلاتهم. وتتضمن الصدمات الأخرى التي تحملها اللاجئون "اختفاء" أفراد العائلة، والعنف العشوائي، والتفجير والقصف، والحرمان الشديد من الطعام والمياه والمأوى والأمان. وقد وجد استقصاء أجرته المنظمة الدولية للهجرة أن ٦٣ بالمائة من العراقيين فروا من أحيائهم بسبب تهديدات مباشرة ضد حياتهم، وأن ما يزيد عن الربع كانوا قد أجبروا قسراً على ترك منازلهم.[٣٣] كما وجد تقرير آخر أُعد في أبريل/نيسان ٢٠٠٧ أن ٤٣ بالمائة من الأطفال العراقيين الذين استطلعت آراؤهم في عمان شهدوا العنف في العراق، وأن ٣٩ بالمائة قالوا إنهم قد فقدوا أحد أقاربهم جراء أعمال العنف.[٣٤]

ويمكن للصدمات أن تحدث أثناء أي جزء من عملية التشرد – سواء في المجتمع الأصلي، أو أثناء الفرار أو في بيئة الاستقرار الجديدة – وتعد النساء والفتيات هن الأكثر عرضة وتأثراً في هذا الصدد. حيث يفر العراقيون من العنف في بلدهم الأم، والرحلة من العراق إلى الأردن غادرة، حيث إن قطاع الطرق والجماعات المتمردة يحتشدون على طول الطريق من بغداد حتى الحدود الأردنية. لذا فإن عمليات الاغتصاب والسرقة المسلحة والقتل على طول هذا الطريق شائعة.[٣٥] كما أن بعض حرس الحدود يستغلون نفوذهم ضد العراقيين البائسين، وأحياناً يضربون الرجال والفتيان ويتحرشون جنسياً بالنساء والفتيات.

وهناك افتقار شديد لخدمات الصحة العقلية والخدمات النفسية الاجتماعية في الأردن، مع أنه ثمة بضع منظمات توفر مساعدة محدودة. وذكرت امرأة عراقية أنه قد تم إحالتها من قِبَل منظمة دولية إلى أخصائي نفسي في عمان بعد أن كشفت أنها كانت قد تعرضت للاغتصاب. ووفقاً لها، فقد قال لها الأخصائي النفسي، "توقفي عن التفكير فيما حدث لك وحاولي أن تجدي بعض المتعة في حياتك." وأوضحت امرأة عراقية أخرى أن زوجها قد تعرض للاختطاف والتعذيب – بعدما توسل للمجرمين أن يأخذوه هو بدلاً من ابنه الذي يبلغ الواحدة والعشرين من العمر. ونتيجة لذلك، فإنه يتعرض لكوابيس وأحياناً يسيء معاملتها لفظياً وبدنياً.

التعليـــم

> درست حتى الصف الثامن. وأود أن أذهب للمدرسة، لكنني ليست لديّ أية أوراق، لذا لا أستطيع. وأنا أظل في هذه الغرفة طول اليوم، أقوم بتنظيفها. وليس لديّ أي أصدقاء. فأنا لا أغادر هذه الغرفة.

— فتاة عراقية لاجئة في الرابعة عشر من العمر، عمان، يونيو/حزيران ٢٠٠٧.

ووفقاً لصندوق اليونيسيف، فإن حوالي النصف من مليوني لاجئ عراقي هم من الأطفال، منهم حوالي ٥٠٠٠٠٠ في سن المدرسة.[٣٦] وفي أثناء زيارة اللجنة النسائية، فإن قليلا جدا من الأطفال اللاجئين العراقيين في الأردن كانوا يذهبون إلى المدرسة. وبوصفهم مقيمين غير شرعيين، فإن الحكومة الأردنية لم تسمح لهم بالحضور إلى المدارس. وثلاثة بالمائة فقط من العراقيين في الأردن هم من لديهم تصاريح إقامة تسمح لهم بإرسال أطفالهم إلى المدارس.[٣٧] هذا وقد فقد الكثير من الأطفال العراقيين اللاجئين حوالي ثلاثة أعوام من المدرسة جراء التشرد والعنف.[٣٨] وقد وصفت امرأة التقت بها اللجنة النسائية كيف أنها كانت تضطر في العراق لوضع عصابة على أعين أطفالها قبل السير معهم إلى المدرسة لمنعهم من رؤية الجثث على الطريق؛ وقالت امرأة أخرى إن ابنتها التي هي في التاسعة من العمر لم تذهب قط إلى المدرسة. ولم يكن لدى أي من العوائل التي التقتها اللجنة النسائية أطفال في المدارس، كما أنها لم تعرف أياً من زملائهم اللاجئين من كانوا يفعلون ذلك. وقالت أم عراقية لديها سبعة أطفال:

> أشعر حقاً بالإحباط حين أرى أطفال جيراني يذهبون إلى المدرسة، بينما أبنائي ليست لديهم هذه القدرة. وهذا هو السبب وراء معاناتي من ارتفاع ضغط الدم، كما أنني أصبحت أعاني من مرض السكري أيضاً. إن أطفالي يجلسون في المنزل في معظم اليوم. ودائماً يسألون ما إذا كان بوسعهم الذهاب إلى المدرسة أو الحصول على معايير الحياة المشابهة للأطفال الذين هم في مثل سنهم. لكن ليس بوسعي أن أوفر لهم ذلك. وماذا عساي أن أفعل؟

وكثيراً ما كانت الأمهات العراقيات اللاتي تحدث إليهن الفريق مترددات في السماح لأطفالهن بمغادرة المنزل لأنهن كن يخشين من الترحيل. وقد شعر الأطفال اللاجئون بالعزلة، ولم يكن لديهم إلا قليل من الأصدقاء، هذا إن كان لديهم أصدقاء في الأصل، وهو الأمر الذي يفاقم من شعورهم بالصدمة التي تنشأ من العنف والتشرد. ومن المهم للغاية هنا إلحاق هؤلاء الأطفال بالمدارس في أسرع وقت ممكن. فإن التعليم يمكن أن يعطيهم إحساساً بالحالة السوية ويمكن أن يساعد في استعادة أملهم في المستقبل. كما يمكن أن يساعد في التطرق لمشكلة عمل الأطفال اللاجئين المتصاعدة في الأردن لأن الأطفال سيكون لديهم مكان يذهبون إليه وسيكون لديهم المزيد من الحماية ضد العمل القسري.[٣٩]

ومنذ المهمة الميدانية التي قامت بها اللجنة النسائية، فإن الحكومة الأردنية قد أعلنت أنها ستسمح بانضمام الأطفال اللاجئين العراقيين للمدارس الأردنية، كما قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق اليونيسيف بإطلاق نداء لجمع ١٢٩ مليون دولار أميركي لإلحاق ٥٠٠٠٠ طفل عراقي لاجئ بالمدارس في الأردن وآلاف آخرين بالمدارس في سوريا. كما أعلنت الولايات المتحدة في أغسطس/آب ٢٠٠٧ أنها ستخصص ٣٠ مليون دولار أميركي لهذا النداء. ومع أنه يتم في الوقت الراهن تطبيق البرامج، فإن الآباء العراقيين لا يزالون يخشون من تسجيل أطفالهم في المدارس. ومع هذا، فإن كلا الإعلانين يشكل خطوات مهمة للأمام ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب بأن يوفر التمويل السريع والكامل لنداء الأمم المتحدة؛ كي يتسنى إلحاق الأطفال بالمدارس في أسرع وقت ممكن.

الفـــرص الاقتصاديـــة

> لقد حاول زوجي وابني الأكبر العمل عدة مرات. وهما يعملان لمدة أسبوع ثم يخبرهما رب العمل بأنه لا يحتاجهما فيما بعد وأنه لن يدفع لهما راتبهما. وليس لدينا تصريح إقامة، لذا لم يكن بوسعنا أن نفعل أي شيء.

— امرأة عراقية في السادسة والثلاثين من العمر، عمان، يونيو/حزيران ٢٠٠٧.

وكما ذكرنا من قبل، فإن معظم اللاجئين العراقيين في الأردن ليس لديهم وضع قانوني. وهم غير مسموح لهم بالعمل أو الحصول على وسيلة مستدامة لإعالة أسرهم. وهؤلاء الذين جاءوا إلى الأردن مع بعض الموجودات قد شهدوا مدخراتهم وهي تتناقص أو تختفي بعد عدة أعوام من التشرد بدون مساعدات إنسانية. ووفقاً للمنظمة الدولية للرؤية العالمية World Vision ، فإن ثلثي العراقيين في الأردن يبيعون موجوداتهم من أجل البقاء والبعض منهم يعتمد اعتماداً كاملاً على التبرعات. [٤٠] فالرجال الذين يُضْبَطون وهم يعملون بصورة غير شرعية يتعرضون لخطر الترحيل، لذا فإذا كانت الأسرة بحاجة ماسة للدخل، فإن النساء هن اللاتي كثيراً ما يُرْسَلن للعمل. وحيث إنهن مقيمات غير شرعيات وليست لديهن أية حماية، فهن يتعرضن كثيراً للاستغلال والاعتداء في مكان العمل. وقد تحدث الكثير من العراقيين الذين التقينا بهم عن أرباب العمل الذين يحتجزون الراتب، ويحرمونهم من العطلات أو وقت الراحة، وأنهم يحصلون على رواتب أقل من نظرائهم الأردنيين. وغالباً ما تفوق مؤهلات العراقيين نوعية الأعمال التي يقومون بها. [٤١]

التوصيـــات

١. **الاستجابة الإنسانية الأميركية.** ينبغي على حكومة الولايات المتحدة أن تطور إستراتيجية مساعدات شاملة للاجئين العراقيين تعكس ضخامة أزمة اللاجئين، والضغط الهائل على الدول المستقبِلة للاجئين، ولاسيما سوريا والأردن، والمسؤولية الخاصة التي على عاتق الولايات المتحدة تجاه هؤلاء اللاجئين. وينبغي أن يتضمن هذا تقديمَ الدعم القوي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق اليونيسيف وغيرها من المنظمات المحلية والوطنية والدولية التي تساعد اللاجئين العراقيين، هذا إلى جانب برنامج إعادة توطين أميركي قوي وفعال ومساعدات ثنائية للدول التي تستضيف اللاجئين.

٢. **المساعدات من المجتمع الدولي.** لضمان استمرار الحمايةِ والمساعدات للاجئين العراقيين وتقديم دعم هناك حاجة شديدة له إلى الأردن وسوريا على وجه الخصوص، اللتين استقبلتا تدفقاً ضخماً من اللاجئين، فإنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يقدم مساعداتٍ إنسانية سخية للعراقيين المشردين وللمجتمعات التي تستضيفهم، مع عرض فرص إعادة التوطين على أكثرهم ضعفاً وأشدهم تأثراً. وينبغي على الولايات المتحدة أن تقود عمليةتشجيع الدول الأخرى على تقديم المساعدات، ولاسيما دول الاتحاد الأوربي والجامعة العربية.

٣. **خدمات الصحة الإنجابية.** تحتاج النساء والفتيات اللاجئات للوصول الفوري لخدمات الصحة الإنجابية ذات الأولوية، بما في ذلك الوقاية من العنف الجنسي ورعاية الناجيات منه، والخدمات للنساء في حالات التوليد الطارئة والوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، هذا إلى جانب الرعاية الصحية الإنجابية الشاملة عالية الجودة. ومن ثم، ينبغي على وزارة الصحة والمجتمع الدولي أن يضمنا أن خدمات الصحة الإنجابية متاحة بسهولة للاجئات العراقيات وأنها تفي بالخطوط الإرشادية حول الرعاية الصحية الإنجابية في حالات الطوارئ التي أصبحت المعيار في الاستجابة الإنسانية.

٤. **الرعاية الصحية.** ثمة حاجة لمساعدات أكبر بكثير لتلبية الاحتياجات الصحية للاجئين العراقيين. وتحتاج البرامج الصحية لزيادتها بصورة كبيرة، مع توجيه اهتمام خاص وموارد للأمراض المزمنة. وينبغي أن تعمل المنظمات الإنسانية على نحو وثيق مع وزارة الصحة من أجل جعل هذه الخدمات متاحة وقابلة للوصول إليها.

٥. **الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي.** في ضوء الصدمات والانتهاكات التي عانت منها الكثير من أسر اللاجئين، فإن من الأهمية بمكان أن يستطيع اللاجئون الوصول إلى خدمات الصحة العقلية والخدمات النفسية الاجتماعية، وأن يتم تدريب الموظفين الصحيين على نحو مناسب لتقديم مثل هذه الخدمات. كما ينبغي تأسيس الثقافة المجتمعية حول العنف ضد المرأة، ولاسيما الاغتصاب والعنف الأسري.

٦. **الحماية وعدم الإعادة القسرية.** إن البلاد التي توفرِ اللجوء الأول، ولا سيما سوريا والأردن، ينبغي أن تبقي على حدودها مفتوحة أمام العراقيين الفارين من الصراع. ولا ينبغي إعادة اللاجئين قسراً إلى العراق. وينبغي أن تعمل الدول المستقبِلة للاجئين على نحو وثيق مع المنظمات المحلية والوطنية والدولية على تقديم الخدمات اللازمة للمشردين.

٧. **التعليم.** إن تعليم الأطفال والشباب العراقيين اللاجئين يجب أن يمثل أيضاً أولوية من أولويات التمويل. فإن الأطفال يفقدون العديد من الأشهر الدراسية، وفي بعض الحالات، عدة أعوام دراسية، وكذلك الضغط المفروض على الأطفال وأسرهم هائل. والمراهقون على نحو الخصوص عرضة بصورة كبيرة للتأثيرات السلبية كلما طالت فترة حرمانهم من التعليم المدرسي. وينبغي على الولايات المتحدة والجهات المانحة الأخرى أنِ تضمن توفير التمويل الكامل لنداء التعليم الذي أطلقته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق اليونيسيف مؤخراً.

٨. **الفرص الاقتصادية.** ينبغي على دول اللجوء الأول أن تسمح أيضاً للاجئين بالعمل كي يتمكنوا من إعالة أسرهم ولتقليل تأثرهم وتعرضهم للاستغلال والاعتداء. ولتهدئة الشواغل التي يمكن أن يثيرها هذا بين السكان المحليين، فإنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يعمل مع الحكومات المستضيفة على تطوير وتنفيذ برامج اقتصادية تفيد كلاً من اللاجئين والمجتمعات المحلية.

الخطـــوات التاليـــة للجنـــة النســـائية

سوف تعلن اللجنة النسائية نتائج هذا التقرير وستدعو لتطبيق توصياتنا مع حكومة الولايات المتحدة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية التي تقوم بتنفيذ برامج صحية في المناطق المتأثرة بالصراعات. وعلى وجه الخصوص، فسوف نحث حكومة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي على دعم الزيادات الكبيرة في المساعدات الإنسانية للعراقيين. ومن خلال دعوتنا، نأمل في أن نُحَسِّن البرامج الخاصة بالعراقيين المشردين وفي توجيه المزيد من الاهتمام والموارد للرعاية الصحية الإنجابية لكافة الأشخاص المتأثرين بالصراع.

هذا وتتاح المزيد من المعلومات، بما في ذلك تقارير من الميدان ومقابلات بالفيديو، على موقع اللجنة النسائية على شبكة الويب في:
www.womenscommission.org

ملاحظـــات

١ "Iraq Situation Map." UNHCR. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. "خريطة وضع العراق"). يوليو/تموز ٢٠٠٧.

٢ الأردن ليس طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ حول وضع اللاجئين أو برتوكول ١٩٦٧ حول وضع اللاجئين. وهي لم تطور أبداً قانوناً محلياً للاجئين أو إجراء للحكم في دعاوى اللجوء.

٣ "هنية الدقاق". "التعامل مع العنف الجنسي والاعتداء والاستغلال". *استعراض الهجرة القسرية*. يونيو/حزيران ٢٠٠٧.

٤ "The Human Cost of the War in Iraq. A Mortality Study, 2002-2006." Burnham, Gilbert et al. ("ببرنهام، غيلبرت" وفي مواضع أخرى. "التكلفة البشرية للحرب في العراق، دراسة للوفيات، ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦"). نُشِرَت في مجلة ذا لانست، ١١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦. وتذكر الدراسة، التي أجرتها جامعة جونز هوبكنز وجامعة المستنصرية (بغداد)، عدد ٦٥٤٩٦٥ حالة وفيات (مدى من ٣٩٥٩٧٩ إلى ٩٤٢٦٣٦، باستخدام معدل ثقة نسبته ٩٥٪) حتى نهاية يونيو/حزيران ٢٠٠٦، وذلك على أساس بيانات دراسة منزلية. وهذا التقدير خاص بحالات وفيات عنيفة وغير عنيفة، ويتضمن أيضاً الوفيات جراء انعدام القانون والبنية التحتية المتدهورة والرعاية الصحية السيئة، إلخ. وهناك ٦٠١٠٢٧ حالة وفاة (مدى من ٤٢٦٣٦٩ إلى ٧٩٣٦٦٣، باستخدام معدل ثقة نسبته ٩٥٪) قد تم تقديرها على أنها جراء العنف. ٣١٪ من هذا العدد تم عزوه لقوات الائتلاف، ٢٤٪ لأطراف أخرى، ٤٦٪ لأسباب غير معروفة. وقد كانت أسباب الوفيات العنيفة هي الطلقات النارية (٥٦٪)، السيارات المفخخة (١٣٪)، انفجارات/متفجرات أخرى (١٤٪)، قصف جوي (١٣٪)، حوادث (٢٪)، غير معروفة (٢٪).

٥ "Iraq: Rate of displacement rising." UNHCR. Briefing note. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. مذكرة إعلامية. "العراق: معدل التشرد يتصاعد"). ٢٨ أغسطس/آب ٢٠٠٧.
http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/iraq?page=briefing&id=46d3f68f4

٦ "UNHCR launches new appeal for Iraq operations." UNHCR. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. " المفوضية تطلق نداءً جديداً لعمليات العراق"). ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧. http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/iraq?page=press&id=45a243a54 (تم الاطلاع عليه ١٥ أغسطس/آب ٢٠٠٧).

٧ "UNHCR update on the Iraq situation." UNHCR. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. "تقرير مُحَدَّث للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الوضع العراقي"). نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٨ أوكسفام واللجنة التنسيقية الخاصة بالمنظمة غير الحكومية في العراق. Briefing paper *Rising to the humanitarian challenge in Iraq*. (النهوض لمستوى التحدي الإنساني في العراق). ورقة إعلامية. ٣٠ يوليو/تموز ٢٠٠٧.

٩ "UNICEF appeals for $42 million to help Iraqi children." مركز الأمم المتحدة الإخباري. ("نداء لصندوق اليونيسيف من أجل جمع ٤٢ مليون دولار أميركي لمساعدة الأطفال العراقيين"). ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٧. http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=22660&Cr=iraq&Cr1=%C2%A0 (تم الاطلاع عليه ١٥ أغسطس/آب ٢٠٠٧)

١٠ أوكسفام واللجنة التنسيقية الخاصة بالمنظمة غير الحكومية في العراق. Briefing paper *Rising to the humanitarian challenge in Iraq*. (النهوض لمستوى التحدي الإنساني في العراق). ورقة إعلامية. ٣٠ يوليو/تموز ٢٠٠٧.

١١ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. Guidelines Relating to the Eligibility of Iraqi Asylum Seekers (خطوط إرشادية حول استحقاق طالبي اللجوء العراقيين). فقرة ٤١. أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥.

١٢ Spencer S. Hsu and Robin Wright. "Crocker Blasts Refugee Process: Iraqis Could Wait 2 Years for Entry, Ambassador Says." (السفير كروكر يهاجم عملية اللاجئين: العراقيون يمكن أن ينتظروا عامين حتى يدخلوا) صحيفة واشنطن بوست، ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧: A01 (تم الاطلاع عليه ٢٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧): http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/09/16/AR2007091601698_pf.html

١٣ "Iraq Situation Map." UNHCR. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. "خريطة وضع العراق"). يوليو/تموز ٢٠٠٧.

١٤ منظمة مادرا *Promoting Democracy, Imposing Theocracy*. (MADRE). (وعد بالديمقراطية، فرض الثيوقراطية). مارس/آذار ٢٠٠٧.

١٥ "هنية الدقاق". "التعامل مع العنف الجنسي والاعتداء والاستغلال". *استعراض الهجرة القسرية*. يونيو/حزيران ٢٠٠٧.

١٦ "More than 400 Iraqi Women Kidnapped, Raped in Post-war Chaos." Agence France-Presse. (وكالة الصحافة الفرنسية. "أكثر من ٤٠٠ امرأة عراقية اختطفت وتعرضت للاغتصاب في حالة الفوضى التي أعقبت الحرب")، ٢٤ أغسطس/آب، ٢٠٠٣. http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/AllDocsByUNID/c21efb4c4e3dda7e49256d8d0010bacb (تم الاطلاع عليه ١٣ أغسطس/آب ٢٠٠٧)

١٧ منظمة مادرا *Promoting Democracy, Imposing Theocracy*. (MADRE). (وعد بالديمقراطية، فرض الثيوقراطية). مارس/آذار ٢٠٠٧.

١٨ "Iraq: Women Want Rights Pledge Honored." The Miami Herald. (صحيفة ميامي هيرالد. "العراق: النساء يردن احترام التعهد بحماية الحقوق"). ٤ أغسطس/آب، ٢٠٠٦.

١٩ Organization of Women's Freedom. Safe Houses: A Report from Iraq (منظمة حرية المرأة. منازل آمنة: تقرير من العراق). أبريل/نيسان ٢٠٠٧.

٢٠ منظمة مادرا *Promoting Democracy, Imposing Theocracy*. (MADRE). (وعد بالديمقراطية، فرض الثيوقراطية). مارس/آذار ٢٠٠٧.

٢١ "عفيف سرحان". "في بغداد، الجنس مقابل النجاة". الجزيرة. ١٣ أغسطس/آب، ٢٠٠٧. http://english.aljazeera.net/NR/exeres/36B04283-E43F-4367-90BB-E6C60CB88F76.htm (تم الاطلاع عليه ١٤ أغسطس/آب ٢٠٠٧)

٢٢ نفس المرجع السابق

٢٣ نفس المرجع السابق

٢٤ United States State Department. *Trafficking in persons report 2006* (وزارة الخارجية الأميركية. تقرير الاتجار بالبشر ٢٠٠٦). واشنطن، دي سي: يونيو/حزيران ٢٠٠٦.

٢٥ "Desperate Iraqi Refugees Turn to Sex Trade in Syria." Zoepf, Katherine. ("لاجئات العراقيات اليائسات يلجأن لتجارة الجنس في سوريا"). *صحيفة نيويورك تايمز*. ٢٩ مايو/أيار، ٢٠٠٧.

٢٦ صندوق اليونيسيف يحدد معدلات وفيات نفاسية منخفضة تصل إلى أقل من ١٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠. صندوق اليونيسيف. ملحق الوفيات النفاسية. ٢٠٠١. http://www.unicef.org/specialsession/about/sgreport_pdf/09_MaternalMortality_D7341Insert_English.pdf (تم الاطلاع عليه ١٣ أغسطس/آب ٢٠٠٧).

٢٧ الصندوق العالمي لمحاربة الإيدز والسل والملاريا. التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦. ٢٠٠٧.

٢٨ تقرير الأمم المتحدة حول مرض الإيدز: *تقرير حول وباء الإيدز العالمي*. مايو/أيار ٢٠٠٦.

٢٩ "IRAQ: Rise in numbers living with HIV/AIDS, says health ministry." IRIN. (الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات. "العراق: ارتفاع أعداد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفقاً لما تقوله وزارة الصحة"). ١٩ يناير/كانون الثاني، ٢٠٠٦. http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=26064 (تم الاطلاع عليه ١٤ أغسطس/آب ٢٠٠٧)

٣٠ "IRAQ: Focus on shortage of medicine for HIV/AIDS patients." IRIN. (الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات. "العراق: التركيز على نقص الأدوية لعلاج مرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز"). ٧ أبريل/نيسان ٢٠٠٥. http://www.irinnews.org/report.aspx?reportid=25004 (تم الاطلاع عليه ١٤ أغسطس/آب ٢٠٠٧).

٣١ نفس المرجع السابق.

٣٢ المنظمة الدولية للاجئين. *اللاجئون العراقيون: الاحتياجات الحرجة لم يتم تلبيتها إلى الآن*. ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦.

٣٣ "More Iraqis Said to Flee Since Troop Increase." Glanz, James and Farrell, Stephen. (غلانز، جيمس وفاريل، ستيفن. "يقال إن المزيد من العراقيين يفرون منذ زيادة القوات"). *صحيفة نيويورك تايمز*. ٢٤ أغسطس/آب، ٢٠٠٧. http://www.nytimes.com/2007/08/24/world/middleeast/24displaced.html?_r=2&hp&oref=slogin&oref=slogin (تم الاطلاع عليه ٢٧ أغسطس/آب ٢٠٠٧).

٣٤ نفس المرجع السابق.

٣٥ Human Rights Watch. *"The Silent Treatment": Fleeing Iraq, Surviving Jordan* (منظمة هيومان رايتس ووتش. "العلاج الصامت": الفرار من العراق، النجاة في الأردن). نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.

٣٦ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. صندوق اليونيسيف. نداء مشترك: توفير فرص التعليم للأطفال العراقيين في الدول المستضيفة. يوليو/تموز ٢٠٠٧.

٣٧ "Growing Iraqi refugee crisis threatens to destabilize Mideast, aid group warns." Associated Press. (وكالة الأسوشيتد برس. "منظمة إغاثة تحذر من أن أزمة اللاجئين العراقيين المتصاعدة تهدد بزعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط"). *إنترناشيونال هيرالد تريبيون*. ٢٠ يونيو/حزيران، ٢٠٠٧.

٣٨ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق اليونيسيف يطلقان نداءً مشتركاً لإعادة الأطفال العراقيين للمدرسة. نشرة صحفية. ٢٧ يوليو/تموز، ٢٠٠٧.

٣٩ World Vision. *Trapped: The Disappearing Hopes of Iraqi Refugee Children* (المنظمة الدولية للرؤية العالمية. عالقون! الآمال المختفية للأطفال العراقيين اللاجئين). أبريل/نيسان ٢٠٠٧.

٤٠ "Growing Iraqi refugee crisis threatens to destabilize Mideast, aid group warns." Associated Press. (وكالة الأسوشيتد برس. "منظمة إغاثة تحذر من أن أزمة اللاجئين العراقيين المتصاعدة تهدد بزعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط"). *إنترناشيونال هيرالد تريبيون*. ٢٠ يونيو/حزيران، ٢٠٠٧.

٤١ Human Rights Watch. *"The Silent Treatment": Fleeing Iraq, Surviving Jordan*. (منظمة هيومان رايتس ووتش. "العلاج الصامت": الفرار من العراق، النجاة في الأردن). نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.

Women's Commission
for Refugee Women and Children
122 East 42nd Street
New York, NY 10168-1289

tel. 212.551.3115
fax. 212.551.3180
info@womenscommission.org
www.womenscommission.org